

Distr.: Limited
2 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد دينس زدوروف (بيلاروس)، بناء
على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.39

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
و ٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٩٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقة
بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تلاحظ قراراتها ٢٢١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٤/٦٠
المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٨٨/٦٤ المؤرخ
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.



وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١) والوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية^(٦)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٧)،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وإلى وثيقته الختامية^(٨)،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تعددية الأطراف للنظام التجاري العالمي والالتزام بتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يسهم في النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات، وإذ تشدد على ضرورة إسهام الترتيبات التجارية الثنائية والإقليمية في بلوغ أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف وتكاملها مع تلك الأهداف،

وإذ تكرر تأكيد أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الدوحة للتنمية، التي تضع احتياجات ومصالح جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة^(٩)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٥.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصلان الأول والثاني.

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وإذ تؤكد مجدداً أن الزراعة تظل قطاعاً رئيسياً أساسياً للأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وتشدد على أهمية إنجاز برنامج عمل الدوحة بنجاح في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة حرجة محفوفة بمخاطر كبيرة تشمل اضطراب أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية العالمية واستشراء الضائقة المالية وتهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال في النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة الجهود في سبيل إصلاح النظام وتعزيزه،

وإذ تلاحظ أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، فقد تسببت الأزمة الاقتصادية في التقليل من قدرة تلك البلدان على تحمل المزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل تدعيم نمو قوي ومستدام يتسم بالتوازن والشمولية، وإذ تؤكد مجدداً ضرورة التعاون من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية^(١٠) وبتقرير الأمين العام^(١١)؛

٢ - تعيد تأكيد أن التجارة الدولية هي محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضاً تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف وتحرير التجارة على نحو فعال، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم. بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٣ - تشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة. بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

٤ - تعرب عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر

(١٠) A/66/15 (Parts I-IV)/Corr.1 (Part IV). للاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٥.

(١١) A/66/185.

حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد، إلى التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة موجهة نحو التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري^(١٢)، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية^(١٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري^(١٤)؛

٥ - **ترحب** بعقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمجنيف، وتتطلع إلى وثيقته الختامية؛

٦ - **تؤكد** من جديد الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية فيما يتصل بأقل البلدان نمواً^(١٥)، وتشجع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي ترى أنها في وضع يسمح لها بالقيام بذلك، على اتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق إمكانية نفاذ جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم أو تقرر لها حصص، بما يتفق وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمده منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٧ - **تؤكد** على الحاجة إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والفعال لأحكام برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ ذات الصلة؛

٨ - **تؤكد** من جديد قرار مراكش الوزاري الخاص بالتدابير المتعلقة بما قد يحدث من آثار سلبية لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية^(١٥)؛

٩ - **تشدد** على الحاجة إلى إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية المشتراة من قبل برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية، وعدم فرضها في المستقبل؛

(١٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق؛ انظر أيضاً منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/477. متاحة على <http://docsonline.wto.org>.

(١٣) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاحة على <http://docsonline.wto.org>.

(١٤) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على <http://docsonline.wto.org>.

(١٥) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقع في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

١٠ - **تقرر** بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة لتحقيق الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، على نحو يتناسب مع ظروفها الخاصة، وفي هذا الصدد، تشجع على المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، بشأن الاقتصادات الصغيرة، وفقاً لإعلان الدوحة الوزاري وإعلان هونغ كونغ الوزاري، الذي يدعم جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

١١ - **تعيد تأكيد** التزامها بالتصدي للاحتياجات الإنمائية الخاصة وللتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وتدعو إلى التنفيذ الكامل الفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(١٦)، وفقاً لإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(١٧)؛

١٢ - **تعرب عن قلقها** إزاء اتخاذ إجراءات انفرادية لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتي تضر بصنادرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وكذلك في تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية ومواصلة تعزيزه؛

١٣ - **تلاحظ** إجراء الاستعراض العالمي الثالث المعني بالمعونة لصالح التجارة، في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ بجنيف، بهدف استعراض ما تحقق من تقدم وتحديد ما يلزم من تدابير إضافية لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في بناء قدراتها على التوريد والتصدير، وتؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة؛

١٤ - **تسلم** بضرورة تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، وتنوّه إلى أن المزيد من انفتاح الأسواق فيما بين البلدان النامية يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في حفز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وتلاحظ في هذا الصدد، ضمن جملة أمور، اختتام الجولة الثالثة للنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية باعتماد بروتوكول جولة ساو باولو^(١٨) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛

(١٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٧) انظر القرار ٢/٦٣.

(١٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة SPR/NC/FOZ/3.

١٥ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وتدعو المؤتمر إلى مواصلة العمل على زيادة إسهامه في ركائزه الرئيسية الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء وإجراء البحوث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية، وهيب بالمجتمع الدولي العمل من أجل تعزيز المؤتمر؛

١٦ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل، وفقا لولايته، رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي؛ وأن يضطلع خاصة بتحليل المسائل ذات الاهتمام للبلدان النامية وزيادة التركيز على وضع الحلول العملية، وأن يضطلع بتحليل السياسات، وأن يعمل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ويدعم البلدان النامية في بناء قدرات إنتاجية وطنية، وقدرتها على المنافسة الدولية، بما في ذلك من خلال أنشطة المساعدة التقنية؛

١٧ - ترحب بتنظيم الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في الدوحة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بشأن موضوع "عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين"، وتتطلع إلى خروجها بحصيلة ناجحة؛

١٨ - تقر بدور الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المقدمة لأقل البلدان نموا في مجال التجارة؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، في إطار البند الفرعي المعنون "التجارة الدولية والتنمية" من البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"؛

٢٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.